



obeikandi.com

إن التحليل المنهجي والدقيق للسياسة الخارجية للدول يقتضي وضع وتحديد الحدود النظرية والمفاهيمية للدراسة، ذلك أن تحديد هذه الجوانب سيمنح الباحث من الوصول لنتائج أكثر دقة وعلمية.

ودراسة السياسة الخارجية الليبية من منظور تأثير النظام الدولي وتحولات ما بعد الحرب الباردة عليها، يقتضي منا دراسة وتحديد:

أولاً: المقصود بمصطلح السياسة الخارجية بصفة عامة.

ثانياً: مختلف التوجهات النظرية التي حاولت دراسة وتحليل السياسة الخارجية، من خلال دراسة الاتجاهات النظرية التي تتخذ من العوامل الداخلية مستواها الأساسي للتحليل، والاتجاه النظري الذي ينطلق من النظام الدولي كوحدة تحليل أساسية نحو فهم السياسة الخارجية.

مدخل

ماهية السياسة الخارجية

قبل الحديث عن السياسة الخارجية الليبية، وحتى تكون الدراسة شاملة لجوانبها وحتى تكون هناك رؤية واضحة للدلالات والمفاهيم، لابد من التطرق بصورة مختصرة إلى مفهوم السياسة الخارجية بصفة عامة.

أولاً- تعريف السياسة الخارجية:

تعددت تعريفات السياسة الخارجية باختلاف الخلفية الفكرية للمنظرين وزاوية النظر التي انطلق منها كل باحث في تحديد تلك التعريفات التي نورد منها ما يلي:

يرى "مودلسكي" بأن السياسة الخارجية هي نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية، وفي هذا الإطار هناك نمطان أساسيان من الأنشطة: المدخلات والمخرجات.⁽¹⁾

الملاحظ من خلال هذا التعريف أنه استند إلى مجال السياسة الخارجية في كونها تعبر عن مجموع نشاطات المجتمعات على المستوى الخارجي التي تؤثر في مختلف سلوكيات الدول الأخرى ما يحقق في الأخير الغايات المرجوة لها وفقاً لمقتضيات البيئة الدولية.

(1) George Modelski, A theory of foreign policy, New York : praeger.1962.pp.6-7

كما يمكن إيراد تعريف "حامد ربيع" في ذات الصدد حيث يرى أن السياسة الخارجية هي " جميع صور النشاط حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية ، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تتطوي وتتدرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية". (1)

أما "فيرنس وسنايدر" (Furniss et Snyder) فيرى بأنها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي". (2)

حيث أن السياسة الخارجية وفقا لهذا التعريف هي منهج للعمل الذي تنتهجه الدولة إزاء قضية معينة ، لكن هذا الأخيرة قد تتضمنه جل المواقف إن على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي أي أن هذا التعريف لم يضع الحدود الفاصلة بين السياسة الداخلية والخارجية فيما يخص المجال الذي تختص به كل من السياستين.

أما "سيبوري" (Seabury) فيرى أن السياسة الخارجية هي "ممارسة الدولة للقوة والعنف وبسط النفوذ بقصد تحقيق الأهداف". (3)

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ، ط02. القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1998. ص: 07.

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(3) نفس المرجع. ص: 08.

ركز هذا التعريف على مسألة الأهداف في السياسة الخارجية حيث بين "سيبوري" أن السياسة الخارجية هي مجموعة من الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول الأخرى ومشكلاتها الدولية باستعمال النفوذ والقوة حتى وان اقتضى الأمر العنف .

في نفس السياق يمكن إدراج تعريف "كارل دوتش" (K.Deutch) الذي يرى " أن السياسة الخارجية لأي دولة تختص بمعالجة كل ما يتعلق باستقلال وأمن تلك الدولة والسعي من أجل حماية مصالحها"⁽¹⁾

ومن الباحثين من ركز على موضوع البيئة المؤسساتية في السياسة الخارجية أي الجهة التي يخول لها الدستور تبني قرارات ذات الصلة بقضاياها على المستوى الخارجي وهذا ما أكد عليه "مارسيل ميرل" (Marcel Merle) حيث أن "للحكومات ميزة احتكار تمثيل الدولة والتصرف باسمها في مجال العلاقات الدولية".⁽²⁾

كما أن هناك من الباحثين من ركز في تعريفه للسياسة الخارجية على المراحل التي يتم من خلالها صياغتها من ذلك نجد

(1) زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق. بيروت: دار الرواد، 2002.ص:12.

(2) مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، (تر:حسن نافعة)، القاهرة:دار المستقبل العربي، 1986.ص:326.

"محمد موسى" الذي يرى ان السياسة الخارجية لأي دولة هي رعاية لمصالحها خارج حدودها وذلك من خلال:

1. صياغة مصالح تلك الدولة في شكل أهداف قابلة للتحقيق مع الوضع الراهن بعين الاعتبار ما هو كائن وما يجب أن يتحقق.
2. تحديد محتوى ومضمون السياسة الخارجية (المصالح الحيوية والثانوية).
3. تنفيذ السياسة الخارجية.⁽¹⁾

وقد اتجهت الدراسات في مجال السياسة الخارجية إلى عدم الفصل بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية، لان هناك تشابها فيما يتعلق بالأجهزة والمؤسسات والوظائف التي تصنع السياستين، وأن السياسة الخارجية ما هي إلا انعكاس للسياسة الداخلية، كما برزت أهمية دراسة العامل القيادي والنسق العقيدي للقائمين على صناعة وصياغة وتنفيذ السياسة الخارجية. في مقابل ذلك نجد بعض المفكرين من يميز بين السياسة الداخلية والخارجية لكن يبقى هذا التمييز مرنا بالنظر للواقع الذي يثبت أن هناك علاقة تأثير متبادل بين السياستين، ومن بين هؤلاء

الباحثين نجد "محمد السيد سليم" الذي حدد نقطتين أساسيتين في ذلك وهما:

(1) محمد موسى، أعضاء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، ج:1 بيروت دار البيارق، 1993. صص:22- 23.

• أن السياسة الخارجية تتسم بقدر كبير من عدم التيقن، كونها مرتبطة بباقي الأطراف في البيئة الدولية التي تتميز بدورها بعدم الاستقرار من جهة والغموض من جهة ثانية (نظرا لإمكانية حدوث أزمات).

• أن السياسة الخارجية لا تمس توزيع الموارد الاجتماعية داخل الدولة مباشرة على عكس السياسة الداخلية.⁽¹⁾

من خلال ما سبق يمكن القول أن السياسة الخارجية هي مجموعة الأنشطة والقرارات المرتبطة بسلوك الدولة الخارجي التي تتحقق من خلال مجموعة من الوسائل تضي إلى تحقيق الأهداف المسطرة لتلك الدولة في المنظومة الدولية.

ثانيا-التفسير النظري للسياسة الخارجية:

تعددت الدراسات في حقل السياسة الخارجية وتباينت وجهات النظر بين مختلف الباحثين و الدارسين لها من أهمها محاولة البحث حول الأسباب التي تدفع الدول إلى تبني سياسات خارجية محددة ومختلفة والتي أفرزت اتجاهين، اعتبر الاتجاه الأول أن السياسة الخارجية للدول ما هي إلا نتاج التفاعلات في بيئتها الداخلية، بينما أكد الاتجاه الثاني أن تفاعلات النظام الدولي بكل وحداته ومحاولة الدول - كإحدى تلك الوحدات - إلى إيجاد مركز لها في النسق الدولي هو التفسير الوحيد لفهم سلوكيات الدول الخارجية.

(1) محمد السيد سليم، مرجع سابق.ص ص 30 - 34.

أ. الاتجاه الذي يربط بين السياسة الخارجية للدول وبيئتها الداخلية:

يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن السياسة الخارجية لدولة ما، هي نتاج لبيئتها الداخلية، حيث أن العوامل الداخلية مثل العوامل السياسية، الإيديولوجية الاقتصادية، الشخصية الوطنية، النظام الحزبي، و البنية الاجتماعية والاقتصادية للدولة هي التي تحدد كيفية سلوكها تجاه بيئتها الخارجية:

"These innenpolitik theories argue that internal factors such as political and economic ideology, national character, partisan politics, or socioeconomic structure determine how countries behave toward the world beyond their borders ¹"

تدرج تحت هذا الاتجاه عدة مقتربات نظرا لتعدد مستويات التحليل التي تستند إليها لكن كلها تلتقي عند فرضية أساسية مفادها أن المنطق التفسيري للسياسة الخارجية هو نتاج للحركات الداخلية للدولة، وفيما يلي عرض لأهم تلك المقتربات:

1. مقرب التحليل النفسي الإدراكي:

ظهر هذا المقرب وتطور على يد الباحث "سنايدر" (Snyder)، الذي اعتمد في تحليله للسياسة الخارجية على دراسة البيئة النفسية لصانعي القرار، بمعنى تفسير السلوك الخارجي

(1) Gideon Rose. "Neoclassical realism and theories of foreign policy". World politics. Vol:51.n 1.october 1998. P: 148.

للدول بناءً على كيفية إدراك صانعي القرار للمواقف المختلفة في الساحة الدولية" سلوك الدول يتحدد بكيفية تحديد صناع القرار للموقف الدولي"⁽¹⁾

وقد لخص "سنايدر" منطلقات هذا المقترح في نموذج لصناعة القرار الخارجي و الذي يمكن من خلاله تحليل سلوك الدول الخارجي حيث يشمل:⁽²⁾

- المحيط الخارجي (البيئة الخارجية): يشمل العوامل الخارجة عن نطاق الدولة أي التي لا تتسبب في تكوينها بشكل مباشر كأفعال وردود الفعل للدول الأخرى، وعموماً تتشكل البيئة الخارجية من المحيط المادي الجغرافي ومن الدول.
- المحيط الداخلي: (البيئة الداخلية): تتشكل من العوامل المادية والبشرية الداخلية للدولة.
- البنية الاجتماعية والسلوكية: يندرج تحتها:
 - نظام القيم في المجتمع و الأنماط المؤسسية الهامة.
 - كيفية تحديد الأدوار وتخصيصها في المجتمع.
 - سمات التنظيمات الاجتماعية و صناعة وتكوين الرأي العام.

(1) Richard Snyder, H.w.bruck. Burton sapin."Decision making as an approach to the study of international politics" in Ed: Stanley Holfman, Contemporary theory in international relation. Ed: 5.U.S.A: Prentice Hill. 1965. P: 152z

(2) يوسف ناصيف حتي. النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي. 1985. ص: 178، 179.

الملاحظ أن العوامل المذكورة سابقا تندرج ضمن البيئة الداخلية للدولة إلا أن "سنايدر" قام بعزلها نظرا لأهميتها في التأثير على صناعات القرار.

- **عملية صناعة القرار:** ترتبط عملية صناعة القرار بثلاث عناصر هي:

• **مجال الصلاحيات:** حيث أن تشابك وتنازع الصلاحيات يؤثر في الأدوار.

• **الاتصالات والمعلومات:** حيث أن توافر كم هائل من المعلومات يتيح لصانع القرار الإحاطة بجوانب الموقف ومن ثم اختيار البدائل المناسبة أكثر.

• **الدوافع الشخصية:** يميز "سنايدر" بين:

- **الدوافع الظاهرة:** وهي التي تمكنا من فهم أسباب تبني صانع القرار لقرار معين.

- **الدوافع الدفينة:** وهي التي تتشكل كنتاج لخبرة الفرد في الحياة وعموما فإنها تتطلب دراسة عميقة لمختلف جوانب الفرد في حياته منذ طفولته مع التركيز على البيئة التي نشأ في ظلها وبالتالي إبراز مختلف العوامل التي أثرت في تكوينه.⁽¹⁾

(1) نفس المرجع ، نفس الصفحة.

2. مقترح التحليل المؤسساتي:

يعتبر أصحاب هذا المقترح أن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية لا تتم من خلال الأفراد بل أنها عملية معقدة تشترك فيها كل الأجهزة السياسية أي المؤسسات المخولة لها ذلك في النظام السياسي.

في ذات السياق يرى "غراهام أليسون" (Graham Allison) أن الذي يصنع السياسة الحكومية ليس صانع القرار أو الفرد وإنما هي تراكم لمجموعة واسعة من الأجهزة والفواعل السياسيين (1).

- حدد "أليسون" ثلاث نماذج كمدخل تفسيرية لصناعة القرار الخارجي ومن ثم فهم سلوك الدول في السياسة الخارجية هي:

- نموذج الفاعل العقلاني:

يفسر هذا النموذج السياسة الخارجية انطلاقاً من دراسة سلوكيات الدول إزاء موقف معين بغض النظر عن طبيعته، من خلال تحليل الأهداف التي وضعتها تلك الدول ومدى عقلانيتها في جعل الدول تتبنى سياسات خارجية محددة ومختلفة. حيث يستعمل هذا النموذج لفهم الأبعاد السابقة نظريات التفاوض على رأسها نظريات الألعاب و نظريات الردع النووي.

(1) نفس المرجع ، ص: 190.

- نموذج العملية التنظيمية:

ينطلق هذا النموذج في دراسته للسياسة الخارجية من فرضية أن القرار الخارجي تتبناه مجموعة من الوحدات المكونة للدولة الممثلة في الهيئات والمؤسسات التي خول لها الدستور صلاحيات بشأن ذلك. حيث أن صناعة القرار الخارجي في الدول المتقدمة يكون كمحصلة لنشاط مستمر للمؤسسات من خلال "التنافس" بين هذه المؤسسات لاختيار البدائل الأنسب والتي تتوافق أصلا مع حجم الموارد المتاحة وطبيعة الأهداف المسطرة. فعلى خلاف النموذج السابق لا تعتبر الدولة كوحدة هي الفاعل الأساسي بل هو مجموع المؤسسات والهيئات المشكلة لها. (1)

. نموذج السياسة الحكومية:

يعتبر هذا المدخل أن المنطق الذي يمكن من خلاله تفسير سلوكيات الدول الخارجية إنما يفهم بناء على تحليل القرار الخارجي الذي لا تصنعه الدولة كوحدة أو مجموعة من المؤسسات المرتبطة ببعضها وإنما تصنعه قيادة جماعية أو صناع قرار عديدين لهم وجهات نظر مختلفة ومصالح متعددة قد تكون متناقضة في أحيان كثيرة. الأمر الذي يؤدي إلى عدم عقلانية القرار في السياسة الخارجية على اعتبار أن القرار الخارجي يكون نتاج لعمليات

(1) نفس المرجع، ص ص: 188 - 189.

تفاوض وتقديم التنازلات من كل الأطراف نظرا لتشابك مصالحها.⁽¹⁾

ب.الاتجاه الذي يربط بين تأثير النظام الدولي و السياسة الخارجية:

شغل التحليل الواقعي للعلاقات الدولية حيزا هاما لهذا الاتجاه، حيث شهد تطورات هامة في تصورات الواقعيين حول طبيعة السياسة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها بين الواقعيين الكلاسيكيين أمثال: مورغانتو، إدوارد هاليت كار...والواقعيين الجدد على رأسهم كينيث والتز. لكن الفرضية الأساسية التي يسلم بها جميع الواقعيين مؤداها أن النظام الدولي هو المحدد الأساسي لسلوكيات الدولة الخارجية في إطار تفاعل النظام والوحدة.

فالنسبة للواقعية الكلاسيكية، يعتقد "مورغانتو" (Morgenthau) أن بحث الدولة على تعظيم مكاسبها والتي تتحدد أساسا في البحث عن القوة هو المحرك الرئيسي لها على المستوى الدولي، وبالتالي فإن الميكانيزم الأساسي لتفعيل السياسة الخارجية لأي دولة يستند أساسا إلى ميزان القوة في المجتمع الدولي والذي يُفهم على ضوءه جميع السلوكيات الصادرة عن الوحدات الدولية.

(1) نفس المرجع ، ص: 191.

The balances of power constituting the fundamental explanation of the behavior of units.⁽¹⁾

- لكن انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة شكل تحولاً عميقاً في المسلمات الفكرية النظرية التي سادت النظام الدولي على رأسها منطلقات المدرسة الواقعية حيث ظهر تياران أساسيان فيما أصبح يطلق عليه الواقعية الجديدة وهما الواقعية "الهجومية" والواقعية "الدفاعية" اللتان تجمعان على أن الدولة هي المعطى الأساسي كونها الكيان القادر على أن يكون له أهدافه و مصالحه « STATISM » أي أنها الفاعل الوحيد في السياسة الدولية⁽²⁾، فالنقطة الأهم التي تركز عليها الواقعية الجديدة هي أن الدول المستقلة ذات السيادة هي فاعل وحدوي (الدولة ككل واحد) وعقلاني يسعى إلى تحقيق أمنه الخارجي.

- حيث أن الواقعية الهجومية تفترض أن "الدول بمحددات دفاعية لكن طبيعة النظام الدولي دفعتها لتبني سياسات هجومية تدخلها في صراع مع الدول الأخرى:

States begin with a defensive motive, but are forced to think and sometimes act offensively because of the structure of the international system⁽³⁾

(1) Steve smith, theories of foreign policy. historical overview .international studies. Vol. 12.decembre 1986:p.15.

(2) Gideon Rose, ibid. p:149.

(3) Ibidem.

في هذا الإطار لا يصبح للعوامل الداخلية أية أهمية في تحريك السياسة الخارجية للدولة ذلك أن ضغوط البيئة الدولية تدفع الدول ذات الخصائص المشابهة في النظام الدولي تتصرف بطرق متماثلة.

- في المقابل يرى أصحاب الواقعية الدفاعية أن الفوضى الدولية "international anarchy" جعلت الأمن الدولي أولوية الدول ضمن سياق سياستها الخارجية الأمر الذي جعل منه متوافر ومن ثم كان اتجاه الدولة كفاعل وحيد الاستعداد للدفاع عن نفسها لمواجهة الأخطار والتهديدات التي قد تمثلها الدول المارقة.⁽¹⁾ وعليه فإن كل الدول تسعى إلى تحقيق أمنها الوطني في ظل فوضوية النظام الدولي، باعتبارها فواعل عقلانية عليها أن تعمل على ضمان أمنها من أي تهديد يمكن أن تطرحه البيئة الدولية من خلال تبني أحد الخياران في سياستها الخارجية:

- السعي نحو تحقيق قوتها انفراديا.
- السعي لبناء تحالفات شرط أن تلعب هذه الدولة دور المسيطر على هذا التحالف.⁽²⁾

تناولت الدراسة في هذا المدخل مفهوم السياسة الخارجية بصفة عامة، حيث أنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من

(1) Ibid, p : 150

(2) Volker Rittberger, Approaches to the study of foreign policy derived from international relations theories. PP: 12-13. From internet site: www.bepress.com/cgi/view_content.cgi?context=forum&/pdf

أجل تحقيق هدف محدد في المحيط الدولي، حيث أن السلوك الخارجي للدولة يكون نتيجة لتأثير عوامل كثيرة والتي تتبع بدورها من البيئة الداخلية للدولة كنتيجة لممارستها لسلطتها، كما تنشئ من خلال بيئتها الخارجية نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى.

هذا وحاولت نظريات السياسة الخارجية تقديم أطر تفسيرية لتحليل السياسات الخارجية للدول انطلاقاً من التركيز على مستويات محددة للتحليل، فركز البعض منها على متغيرات البيئة الداخلية مثل البنية المؤسساتية لصناعة القرار الخارجي والتي تمثلت أساساً في مقترب "غراهام أليسون" وركزت أخرى على دور العامل النفسي حيث ربط "سنايدر" تحليل وتفسير السياسة الخارجية للدولة بدراسة الدوافع النفسية للقائد صانع القرار. بالمقابل ركزت اتجاهات نظرية أخرى على دور العامل أو المتغير الدولي وبالتحديد تأثير النظام الدولي على صناعة السياسة الخارجية، وقد سيطر على هذا الاتجاه أصحاب النظرية الواقعية والواقعية الجديدة.